

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

المديرية العامة للموارد البشرية،
التكوين و القوانين الأساسية

مديرية التكوين

برامج التكوين المسطرة لفائدة المنتخبين المحليين ومستخدمي البلديات

I- <u>تكوين المنتخبين المحليين:</u>
1- <u>تكوين رؤساء المجالس الشعبية البلدية</u>
<p>تندرج هذه الدورة التكوينية في إطار مخطط عمل الحكومة وهي موجهة لفائدة رؤساء البلديات الـ 1541 الذين تم انتخابهم يوم 23 نوفمبر.</p> <p>تهدف هذه الدورة التكوينية إلى تكوين المنتخبين في بداية عهدهم واستلامهم لمهامهم حتى يتمكنون من مواجهة التحديات و كذا الرهانات التي ستواجههم طوال عهدهم الانتخابية، كما تهدف إلى تعريفهم بصلاحياتهم و سلطاتهم و تعزيز قدراتهم التسييرية و القيادية على المستوى المحلي.</p> <p>وعليه، يعتزم إطلاق الدورة التكوينية خلال الثلاثي الأول من سنة 2018، و التي ستمس المواضيع و المقاييس التالية:</p> <ul style="list-style-type: none">- تقديم عام للبلدية،- تسيير الموارد البشرية،- المالية المحلية،- الصفقات العمومية،- الحالة المدنية و تنقل الأشخاص،- الديمقراطية التشاركية،- برامج التنمية المحلية،- مخططات تنظيم التدخلات و الإغاثة،- التضامن ما بين البلديات،- المنازعات الإدارية،- المناجمنت العملياتي،- الاتصال. <p>تحتضن المراكز الوطنية لتكوين مستخدمي الجماعات المحلية (بشار، وهران، ورقلة، الجلفة و قسنطينة) و المدرسة الوطنية للإدارة طيلة ثمانية (08) أسابيع فعاليات هذه الدورة التكوينية .</p>

2- دورة تكوينية في مجال الديمقراطية التشاركية بالتعاون مع برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة:

امتداد للدورة التكوينية المنظمة في سنة 2017 في مجال الديمقراطية التشاركية لفائدة 144 إطار منتمين للإدارة الإقليمية، و لتمكين الإطارات المستفيدة من التكوين من وضع حيز التنفيذ المكتسبات و المعارف المحصلة، تمت برمجة دورة تكوينية خلال سنة 2018 لفائدة رؤساء المجالس الشعبية البلدية التي ينتمي إليها هؤلاء الإطارات. تتمثل أهداف هذه الدورة التكوينية فيما يلي:

- تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية و تطبيقها على أرض الواقع.
- ضمان حسن أداء و فعالية الإطارات المستفيدة من الدورة التكوينية المنظمة في سنة 2017.
- إشراك المواطنين و ممثلي منظمات المجتمع المدني في العملية التشاركية.

و على هذا الأساس ، ستشمل الدورة التكوينية المجالات التالية:

- الديمقراطية التشاركية و المساواة.
- الميزانية التشاركية.
- بطاقات التقييم من طرف المجموعات.

II- عمليات التكوين المسطرة لفائدة إطارات البلديات:

1- ماستر مهني عن بعد " إدارة الجماعات المحلية":

تم برمجة دورة تكوين للحصول على شهادة ماستر مهني عن بعد تخصص " إدارة الجماعات المحلية" لفائدة 1541 أمين عام بلدية وذلك تحت إشراف جامعة الجزائر 3.

يهدف هذا التكوين إلى تعزيز معارف و قدرات هذه الإطارات في مجال التسيير المحلي لاسيما تمويل الجماعات المحلية، تسيير المرفق العمومي المحلي، الصفقات العمومية، تسيير الموارد البشرية، تهيئة الإقليم، تقنيات اتخاذ القرار، المناجمت الاستراتيجية...

III- عمليات التكوين المسطرة لفائدة مستخدمي البلديات:

1- تكوين في مجال الإعلام الآلي :

تمت برمجة عملية تكوين لفائدة مهندسي الإعلام الآلي للإدارة الإقليمية بهدف تدعيم كفاءاتهم في مجال الإعلام الآلي و المعلوماتية، من أجل السماح لهم بمتابعة و تنفيذ الإصلاحات التي بادرت بها دائرتنا الوزارية في مجال عصنة الإدارة و المرفق العام.

تحتضن المراكز الوطنية لتكوين مستخدمي الجماعات المحلية وتحسين مستوياتهم وتجديد معلوماتهم كذا المدرسة الوطنية للمواصلات السلكية و اللاسلكية الوطنية فعاليات هذه الدورة التكوينية.

2- دورة تكوينية في مجال المنازعات:

تستهدف هذه الدورة التكوينية موظفي البلديات رؤساء مكاتب المنازعات المكلفين بتسيير ملفات المنازعات الإدارية و الشؤون القانونية على مستوى البلديات.
تهدف هذه الدورة التكوينية إلى ضمان تحكم و إلمام أفضل بإجراءات المنازعات و التسيير الأمثل من طرف رؤساء مكاتب المنازعات للملفات و القضايا محل نزاعات.

يُزمع إطلاق هذه الدورة التكوينية خلال سنة 2018 بالتعاون مع جامعة البليدة 2 <http://univ-blida2.dz>

3- دورة تكوينية في مجال التسيير التقني والحضري:

تتواصل الدورة التكوينية في التسيير التقني والحضري خلال سنة 2018، لمدة 35 يوم تكوين لفائدة مهندسي التسيير التقني والحضري والمهندسين المعماريين للإدارة الإقليمية.

تهدف هذه الدورة إلى تحسين أداء الإطارات المكلفة بالتسيير التقني والحضري للمدن.

يضمن معهد تسيير التقنيات الحضرية بالمسيلة التأطير البيداغوجي لهذه العملية.

وتشمل المقاييس المبرمجة:

- التعمير العملياتي.
- التخطيط الحضري.
- سياسة المدينة،
- تسيير النفايات.
- مناجمت المدن.
- التشريع الحضري.
- الطرقات والشبكات المختلفة،
- تسيير المخاطر الحضرية.
- تسيير الأملاك.
- تسيير المشاريع.

4- الدورة التكوينية الخاصة بالمتصرفين الإقليميين الموظفين حديثا:

هذه العملية المبادر بها سنة 2017، ستتواصل خلال 2018 لتشمل 416 متصرف بلدي .
ستسمح هذه الدورة التكوينية للمتصرفين البلديين الموظفين حديثا بالتكيف مع محيطهم المهني والترسيخ لديهم ثقافة ومبادئ المرفق العام.

مدة الدورة التكوينية هي 35 يوم ستشمل الميادين : التنظيم المؤسساتي و الإداري، المالية العمومية و المحلية، تسيير الموارد البشرية، المنازعات، القانون العقاري و قانون الأملاك الوطنية، الإحصاء و التحرير الإداري.